الأمم المتحدة
A/79/7/Add.17
الجمعية العامة
Distr.: General
25 October 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون
البند 139 من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

عناصر منقحة من استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

التقرير الثامن عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن العناصر المنقحة من استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/79/339). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها بردود خطية وردت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

2 - وتذكّر اللجنة الاستشارية بأن مدة الاستراتيجية السابقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/69/517)، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها 262/69، كانت خمس سنوات وانتهت في 10 شباط/فبراير 2020. وأوصت اللجنة، في تقريرها لعام 2019 عن حالة تنفيذ الاستراتيجية، بأن يقدم الأمين العام مقترحات فيما يتعلق باستراتيجية الأمم المتحدة المقبلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بناء على ما تحقق من نتائج وما صودف من تحديات ومسائل وما استُخلص من دروس في سياق تنفيذ الاستراتيجية السابقة (A/74/588، الفقرة 9). وكررت اللجنة تلك التوصية في تقريرها اللاحق (A/75/564، الفقرة 9) وأيدتها الجمعية العامة في قرارها 245/76. وبناء على ذلك، قدم الأمين العام استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة 2023-2028 في تقريره لعام 2022 (A/77/489).

3 - وقُدم تقرير الأمين العام الراهن (A/79/339) عملا بقرار الجمعية العامة 243/78 الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم في موعد أقصاه الدورة التاسعة والسبعون عناصر منقحة لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل ما يلي: (أ) المزيد من الإيضاحات والتفاصيل بشأن رؤية الاستراتيجية

والأهداف المتوخاة منها، مع تحديد الإجراءات الملموسة المطلوب تحقيقها عن كل هدف، ومع مراعاة الوضع الراهن والتحديات والمخاطر القائمة والمنتظرة، بما في ذلك الأمن السيبراني والدروس المستفادة والروابط مع المبادرات ذات الصلة؛ (ب) مؤشرات الأداء الرئيسية والمنجزات المستهدفة وإطار واضح وفعال للحوكمة والمساءلة يوضح التوازن بين التحكم المركزي وحرية التشغيل؛ (ج) تقديرات محددة للموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية بهدف ترشيد تخصيص النفقات الحالية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجنب الازدواجية والتداخل؛ (د) بيان لجهود الأمين العام المبذولة للاستفادة من قوة الابتكار التكنولوجي في السعي إلى تحقيق أهداف المنظمة، ولا سيما تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ (هـ) عنصر خاص بالتوعية لتعزيز الوعي بالفرص المتصلة بالموارد البشرية والمبيعات، بما في ذلك في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (القرار 243/78، الفقرة 7).

4 - ووفقا لما ذكره الأمين العام، تتضمن خريطة طريق التنفيذ الواردة في تقريره عناصر منقحة من استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الواردة في التقرير السابق (A/77/489)، والحالة الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحديات والمخاطر (بما في ذلك ما يتعلق بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، والدروس المستفادة، وتوصيات مراجعة الحسابات المتبقية دون تنفيذ، والمسائل المتعلقة بالحوكمة والقيادة. ويتناول الأمين العام أيضا تفاصيل متعلقة بتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق كل هدف من الأهداف، ومجالات النتائج الرئيسية، ومقاييس الأداء (A/79/339، الموجز). **وتذكّر اللجنة الاستشارية بما جاء في قرار الجمعية العامة 243/78، وتكرر تأكيد أن استراتيجية الأمين العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملٌ تمكيني حاسم لولايات المنظمة يُراد به تحديد الرؤية الاستراتيجية الرفيعة المستوى والمبادئ والنتائج المتوقعة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة (القرار 243/78، الفقرة 5؛ انظر أيضا A/77/7/Add.2، الفقرة 11؛ و A/75/564، الفقرة 10). غير أن اللجنة ترى أن تقرير الأمين العام لا يلبي بعض الطلبات التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها 243/78 على النحو المفصل في الفقرات الواردة أدناه.**

ثانيا - خريطة الطريق لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

5 - يذكر الأمين العام في تقريره أن الهدف من خريطة الطريق لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو تحقيق ثلاثة أهداف نهائية وهي: (أ) خدمة كيانات الأمم المتحدة لمساعدتها على تنفيذ ولاياتها؛ (ب) تمكين التحول الرقمي للأمم المتحدة من خلال الابتكار والشراكة؛ (ج) حفظ وحماية أصول المعلومات في الأمانة العامة. وتغطي هذه الأهداف النهائية الثلاثة خمسة مجالات رئيسية متعلقة بالتكنولوجيا وهي: البنى التحتية والنظم المركزية؛ والتجربة والمواءمة؛ والبيانات والمعلومات؛ والابتكار التكنولوجي؛ ومنظومات التكنولوجيا والبيانات (A/79/339، الفقرتان 1 و 2). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيقدم عناصر إضافية من أجل خريطة الطريق، بناء على الطلب، في مجالات منها الحوكمة والمساءلة، والأمن، وخطط استبدال الأصول والنظم، واستضافة البيانات، وقابلية التشغيل البيني، والذكاء الاصطناعي، واسترداد التكاليف، والتدريب. **وترى اللجنة الاستشارية أن جميع تلك المجالات هي مجالات حاسمة بالنسبة لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وينبغي أن تكون مدرجة بوضوح في خريطة الطريق.**

6 - ويذكر الأمين العام في تقريره أن من المتوقع أن يحدث تطور كبير في المشهد التكنولوجي عند الانتهاء من تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2028، مدفوعاً بزيادة قوة الحوسبة واستخدام الذكاء الاصطناعي في بيئة آمنة. وسيستوجب التقدم السريع للتكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك العلاقة بين البشر والذكاء الاصطناعي، القيام ببعض التعديلات خلال مدة تنفيذ الاستراتيجية لمواءمة التكنولوجيات ذات الصلة مع تنفيذ الولايات، وفي سياق التحديات والمخاطر الأمنية الناشئة. وقد قُيِّمت المخاطر المرتبطة بتنفيذ الاستراتيجية المنقحة المبينة في المرفق الثاني من التقرير، وستُنفذ التدابير التخفيفية، وستُجرى التعديلات المتعلقة بالمخاطر مع مرور الوقت (المرجع نفسه، الفقرة 8). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمانة العامة على استعداد، تمشيا مع السابقة التي ترسخت والتي تمثلت في تقديم تقرير سنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية السابقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر على سبيل المثال: A/70/364 و A/70/364/Corr.1)، لأن تقدم تقريرا سنويا عن حالة تنفيذ الاستراتيجية المنقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذا طُلب منها ذلك.

7 - **ولضمان إشراف الجمعية العامة على المسألة على النحو السليم، بما في ذلك استعراض أي تغييرات أو تعديلات جوهرية تدخل على استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطة تنفيذها، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تقديم تقرير إلى الجمعية العامة سنويا طوال مدة الاستراتيجية. وإذ تلاحظ اللجنة انقضاء سنتين تقريبا على بداية الاستراتيجية، توصي بأن تنظر الجمعية العامة في إعادة تحديد مدة الاستراتيجية للسماح باستكمال جميع العناصر المطلوبة ومعالجة جميع الثغرات المحتملة (انظر الفقرة 40 أدناه).**

1 - خط أساس الاستراتيجية

8 - وفقا لما ذكره الأمين العام، خط الأساس لتقريره الراهن هو نتيجةٌ للدروس المستفادة من تنفيذ الاستراتيجية السابقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الواردة في التقرير ذي الصلة عن هذه الاستراتيجية (A/69/517) وتقريره السابق عن الاستراتيجية الجديدة (A/77/489)، وتدعمه دراسة استقصائية لكيانات الأمانة العامة جمعت من خلالها مدخلات في المجالات الرئيسية الخمسة وهي: (أ) قدرات وإمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات النتائج الرئيسية المدرجة في التقرير عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ب) الامتثال لآليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما لاحظ مجلس مراجعي الحسابات في السنة المالية 2023؛ (ج) المسائل النُظمية التي تم تحديدها أثناء إجراء التقييمات الدورية لأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (د) الدروس المستفادة من الحوادث؛ (هـ) نتائج اختبارات احتمال اختراق أطراف ثالثة لأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكما هو مبين في التقرير الراهن، تستند العملية أساساً إلى تقييم ذاتي لمستوى نضج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي بلغته كيانات الأمانة العامة في كل مجال من مجالات التكنولوجيا الرئيسية باستخدام منهجية لتقييم نضج الحوكمة الرقمية، وإلى اختبار لاحتمالات الاختراق من قبل أطراف ثالثة أُجري بين عامي 2023 و 2024 لتحديد خط الأساس لأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة (A/79/339، الفقرة 4). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه طُلب من جميع كيانات الأمانة العامة أن تشارك في دراسة استقصائية لمستوى نضج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي دراسة وُضعت باتباع أفضل الممارسات في هذا المجال. ووردت ردود من 39 كيانا من كيانات الأمانة العامة البالغ عددها 94 كيانا، بما في ذلك بعثات ميدانية (بعثات سياسية خاصة وعمليات لحفظ السلام)، ولجان إقليمية، ومكاتب وإدارات موجودة في

المقر، ومكاتب موجودة خارج المقر. وساهمت تلك الردود في إرساء خط أساس لمستويات النضج القابلة للمقارنة في مجالات التكنولوجيا الاستراتيجية الخمسة المدرجة في الاستراتيجية، بالإضافة إلى مجالات المعارف والمهارات والقدرات. ووفقًا للأمانة العامة، من غير المتوقع أن تصل جميع الكيانات إلى أعلى مستوى نضج بحلول عام 2028. بل سيتحقّق متوسط زيادة في مستوى النضج العام في ظل قيام كل كيان بتحديد تفاصيل التنفيذ على أساس ولاياته وأولوياته. وفيما يتعلق باختبار احتمالات الاختراق، أُبلغت اللجنة عند استفسارها بأن الهدف الرئيسي من عملية اختبار احتمالات الاختراق من قبل أطراف ثالثة هو مساعدة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تكوين رؤية محايدة للوضع الأمني والمساعدة في إرساء خط أساس أمني يستند فيه إلى المشاكل المشتركة والنظمية المحددة من خلال اختبار احتمالات اختراق الكيانات التمثيلية للأمانة العامة. ومن بين الأنواع الشائعة للثغرات (أي المشاكل الأكثر شيوعاً في الكيانات المشمولة بالاختبار) التي حُددت الترتيباتُ غير الآمنة، وأشكال الكشف عن المعلومات، والتكنولوجيات القديمة الضعيفة.

9 - **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعلومات عن خط الأساس لعدة عناصر من عناصر استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال غير متوفرة، وتؤكد على أهمية تحديد معلومات شاملة وموثوقة ومتسقة يمكن أن يُقيّم على أساسها التقدم المحرز مع مرور الوقت. ولذلك، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جردا يحدد فيه عدة عناصر منها خط أساس لما يلي: (أ) جميع نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب الكيان وفئة الإنفاق؛ (ب) الموارد المتصلة بالموظفين، بما في ذلك الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة ووظائف المساعدة المؤقتة والمتعاقدون والخبراء الاستشاريون؛ (ج) الموارد غير المتصلة بالموظفين؛ (د) الموجودات من أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك المعايير الحالية وخطط التجديد. ويجب أن يشتمل خط الأساس أيضاً على معلومات أخرى، بما في ذلك معلومات عن خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقدمة، والتطبيقات المُطوّرة و/أو المحافظ عليها، وجميع مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجارية والمقررة.**

2 - الحوكمة والمساءلة

10 - يوضح الأمين العام أثرَ خريطة الطريق في دعم بلوغ الأمم المتحدة مستوى أعلى من النضج في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقطع مراحل تدريجية في اعتماد التكنولوجيا نحو إرساء ضوابط إدارية أكثر تقدماً واستدامة ومواءمة وموثوقية وشمولا. وسيوضح إطار المساءلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأدوار والمسؤوليات، مما يؤدي إلى تحسين العلاقات وتقليل الازدواجية في العمل وتحسين تقديم الخدمات بين أفرقة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المركزية والإقليمية والمحلية (المرجع نفسه، الفقرات 9 و 10 و 15). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن هيئات حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة تشمل:

(أ) اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يشترك في رئاستها وكيل الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال ووكيل الأمين العام للدعم العملياتي، والتي تضمن أن يكون تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات موجهاً نحو إيجاد حلول للأعمال ومتوافقاً مع أولوياتها. وتشمل الأدوار الرئيسية لهذه اللجنة التوجيهية النظرَ في ما يُقترح من نظم أو تطبيقات

مؤسسية جديدة تزيد تكلفتها عن مليون دولار (على مدى أربع سنوات)، واستعراض واعتماد أي سياسات أو استثمارات مهمة أخرى، ومراقبة عمليات ومتطلبات الأمن السيبراني؛

(ب) لجنة استعراض المشاريع التي يرأسها الأمين العام المساعد ورئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات والتي تستعرض المبادرات المقترحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تزيد تكلفتها عن 000 500 دولار على مدى أربع سنوات لضمان مواءمة المبادرات مع الأولويات التنظيمية وأولويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتخفيف من الازدواجية، وتطبيق السياسات والمعايير والهياكل المؤسسية بشكل موحد؛

(ج) هيئة استعراض الهياكل المعلوماتية التي تتألف من موظفي الإعلام والاتصالات في مركز الخدمات العالمي التابع للأمم المتحدة، ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي بأوغندا، وإدارات الأمم المتحدة ومكاتبها، والبعثات الميدانية. والولاية المنوطة بهيئة الاستعراض هي أن تضع، من خلال عملية تشاورية، المعايير والهياكل التقنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة من خلال إصدار معايير للمعدات والبرمجيات؛

(د) لجنة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتألف من موظفين من الرتبة ف-4 أو أعلى يمثلون نفس الكيانات الممثلة في هيئة استعراض الهياكل المعلوماتية بالإضافة إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والولاية المنوطة بهذه اللجنة هي وضع السياسات التقنية والإجراءات التشغيلية المتعلقة بتشغيل البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظمها وخدماتها؛

(هـ) لجنة حوكمة الابتكار التكنولوجي التي يماثل التمثيل فيها التمثيل في لجنة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تدعم تنفيذ الولايات التنظيمية من خلال الاستخدام المركز للابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف زيادة الفعالية والكفاءة على نطاق الأمانة العامة؛

(و) مجلس أمن المعلومات، وهو هيئة استشارية تتألف من موظفين متخصصين في أمن المعلومات من الرتبة ف-4 أو أعلى من الكيانات الممثلة في لجنة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والولاية المنوطة بهذا المجلس هي ضمان تحديد المخاطر في مجال أمن المعلومات وتطبيق التدابير المناسبة والامتثال للسياسات والإجراءات السارية والتعامل مع الحوادث بشكل متسق.

11 - ووفقًا لما ذكرته الأمانة العامة، يشتمل هذا الإطار القائم للحوكمة، الذي ينطبق على جميع كيانات الأمانة العامة ويتطلب امتثالها له، على هيئات الحوكمة وسياسات الحوكمة ومعاييرها التي تضمن مواءمةَ مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الأهداف التنظيمية ودعمَها وتمكينَها. ويحدد إطار الحوكمة التسلسل الإداري وترتيبات المساءلة والعمل الجماعي بين مختلف الهيئات والوحدات التي تدير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة. ومن الإلزامي، بغض النظر عن الحجم والنطاق، تنفيذ جميع مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتوافق مع المعايير والسياسات السارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومهمة المساءلة مُناطة برؤساء الإدارات والمكاتب، فهم مكلفون بإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاضعة لسيطرتهم. ويُعتزم أن يتناول إطارُ المساءلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سدّ الثغرات في مساءلة الكيانات عن عدم الامتثال لما تقتضيه الحوكمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف توضيح الأدوار والمسؤوليات التي تقع على عاتق القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى العالم. وبالإضافة إلى كفالة الإقرار بالتباين القائم

بين مختلف كيانات الأمانة العامة من حيث نماذج العمل وباللامركزية الناجمة عن عمليات الإصلاح الأخيرة، سيهدف هذا الإطار إلى إيجاد توازن بين التحكم المركزي وحرية التشغيل والعلاقة بعمليات الحوكمة ذات الصلة. والعمل جار على إعداد مشروع الإطار بمشاركة جميع الكيانات، ومن المتوقع أن يُنتهى من إعداده بحلول نهاية عام 2024، وستجرى بعدئذ مشاورات مع جميع الجهات المعنية التي يمسها الإطار، ثم ستستعرضُه اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعتمدُه بحلول منتصف عام 2025.

12 - **وتذكّر اللجنة الاستشارية بقرار الجمعية العامة 243/78 وتشدد على أن تعزيز آليات الحوكمة والرقابة، المرتكزة على إطار واضح وفعال للمساءلة، أمر ضروري لمعالجة مواطن الضعف القائمة منذ أمد طويل في تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذو أهمية حاسمة لنجاح تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأهدافها (القرار 243/78، الفقرتان 7 و 9؛ انظر أيضا A/77/7/Add.22، الفقرة 23). وتلاحظ اللجنة مع القلق أنه سيُفرغ من وضع إطار المساءلة بحلول منتصف عام 2025، أي في منتصف مدة الاستراتيجية، وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يورد في تقريره المقبل عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بيانا تاما لعناصر إطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالاقتران مع ترتيبات فعالة للرصد والامتثال وإطار مناسب للمساءلة.**

13 - ويذكر الأمين العام أيضا أنه، على مستوى الكيانات حاليا، قامت سبعة كيانات بإنشاء آلية حوكمة محلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والهدف هو أن تنشئ كل عام خمسة كيانات إضافية على الأقل ذات إنفاق مرتفع على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آلية حوكمة محلية لهذه التكنولوجيا تتماشى مع الإطار العام لحوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/79/339، الفقرة 16). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن تلك الكيانات السبعة هي: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة عمليات السلام، ومكتب التنسيق الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن آليات الحوكمة المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل أي كيان تندرج ضمن مسؤولية رئيس الكيان. ويندرج الخروج عن مقتضيات آليات الحوكمة المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو عدم تنفيذها ضمن مسؤولية رؤساء الكيانات بموجب الإطار الحالي لسياسة تفويض السلطة. وستزود توجيهات سيُصدرها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات رؤساءَ الكيانات بالتفاصيل بشأن سبل إنشاء وإدارة آليات الحوكمة المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن تكييف هذه التوجيهات حسب قدرات الكيان الداخلية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكنها أن تساعد في إرساء نهج موحد غير موجود حتى حينه، بما في ذلك على صعيد كيفية تعامل رؤساء الكيانات مع اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

14 - ويشرح الأمين العام في تقريره الراهن دورَ رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات الذي يشمل القيادة المركزية للإشراف الاستراتيجي على أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، بحيث يتيح للأمم المتحدة الاستفادة من قيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتماشى مع ولايات الأمانة العامة وأهدافها، ويقود دوائر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن المشهد التكنولوجي المتطور بما يتماشى مع نهج الأمم المتحدة 2,0 (المرجع نفسه، الفقرات 11-13). وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي الدور المؤسسي، حيث

يحتفظ بالكفاءات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المنظمة لضمان الحوكمة والإشراف والامتثال والسيطرة المباشرة على البنى التحتية الحيوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني واستمرارية التشغيل. وسيكفل إطار المساءلة المعزز الذي يُدعى فيه، كما هو مبين، إلى تحسين الامتثال للسياسات والمعايير والإجراءات السارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة أن تتشاور جميع الكيانات مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قبل تقديم مقترحات ميزانياتها المتعلقة باستثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يقلل من تجزؤ نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويضمن المواءمة مع الأهداف التنظيمية. وفي حين لا يتبع مركز الخدمات العالمي مباشرةً إلى رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات، يتبع فريق التكنولوجيا في المركز، بموجب خط تسلسل إداري ثانوي، إلى شعبة دعم العمليات التي تقع تحت الإشراف المباشر لرئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات، مما يضمن المساءلة على إدارة التكنولوجيا.

15 - وتذكّر اللجنة الاستشارية بأن مجلس مراجعي الحسابات أشار في تقريره الأخير عن الأمم المتحدة (A/79/5 (Vol. I)) إلى أن الهيكل الحالي لحوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة يتألف بالأساس من ثلاثة مستويات هي: (أ) إطار للحوكمة تمثله اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تحرص على أن يكون تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متسقا مع أولويات العمل ومساعدا على حفز المزيد من التحسينات التشغيلية؛ (ب) إطار معياري مركزي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يشمل سياسات الأمم المتحدة وهيكلها ومعاييرها؛ (ج) موظفو مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذين يعملون بوصفهم وسطاء أو جهات اتصال بين المكتب وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، لتشجيع الأخذ بحوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتيسير تنفيذ إطار معياري لهذه التكنولوجيا على مستوى الكيانات. وذكر المجلس كذلك أنه استعرض أداء إطار الحوكمة ووقف على عدد من أوجه القصور فيه، ومنها انخفاض معدل الامتثال فيما يتعلق بتقديم الكيانات المعنية لميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليُراجعها المكتب، وتقديمها مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتُراجعها اللجنة التوجيهية، وهو ما يحتمل أن يؤدي إلى التجزؤ أو عدم الامتثال للواقع أو الهيكل الحاليين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو تكبد خسائر مالية (المرجع نفسه، الفقرات 497-499). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن 100 في المائة من بعثات حفظ السلام قدمت ميزانياتها إلى المكتب. لكن معدل امتثال الكيانات الأخرى الممولة من الميزانية العادية كان أقل، حيث بلغ 70 في المائة بالنسبة لعام 2024 و 68 في المائة بالنسبة لعام 2025.

16 - **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقدم الأمين العام في تقريره المقبل عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معلومات عن الجهات التي تتبع لرئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات والجهات التي يتبع إليها من حيث التسلسل الإداري، بما في ذلك مزايا الترتيبات الحالية وأوجه القصور فيها، والترتيبات الأخرى الممكنة، بما في ذلك توضيح وتعزيز تبعية الكيانات المعنية، مثل مركز الخدمات العالمي، إلى رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات من حيث التسلسل الإداري. وتكرر اللجنة كذلك توصيتها، التي أيدتها الجمعية العامة في قراريها 252/78 و 245/76، بأن يتخذ الأمين العام تدابير إضافية لضمان أن تكون مقترحات ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما مقترحات ميزانية الكيانات ذات الإنفاق المرتفع على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ممتثلة لجميع تعليمات الميزانية ذات الصلة، وأن يستعرضها مكتبُ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو الواجب (انظر أيضا القرار**

243/78، الفقرة 8؛ و A/79/7، الفقرة 54؛ و A/78/7، الفقرة 72؛ و A/77/7/Add.22، الفقرتان 19 و 20؛ و A/76/7 و A/76/7/Corr.1، الفقرة ثامنا-61).

17 - **وتلاحظ اللجنة الاستشارية وجود أوجه قصور في هياكل حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو ما حدده مجلس مراجعي الحسابات في تقريره (A/79/5 (Vol. I)). وتلاحظ اللجنة أيضا أن سبعة كيانات فقط من كيانات الأمانة العامة أنشأت آليات حوكمة محلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتماشى مع الإطار العام لحوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن الهدف هو أن تُنشئ كل عام خمسة كيانات إضافية على الأقل ذات إنفاق مرتفع على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آلية حوكمة محلية لهذه التكنولوجيا. وترى اللجنة أنه ينبغي لجميع الكيانات أن تنشئ على وجه السرعة آليات حوكمة محلية متناسبة تتماشى على نحو تام مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تتّبع إطار الحوكمة العالمي والمبادئ التوجيهية في هذا الصدد، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يمارس قيادته على نحو استباقي وقوي لكفالة أن تمتثل جميع كيانات الأمانة العامة امتثالا تاما لأحكام قرار الجمعية 243/78 وأن تتعاون على نحو كامل في تنفيذ جميع عناصر استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن يُدرج بانتظام في تقاريره المقبلة عن الاستراتيجية معلومات مستكملة عن حالة تنفيذها حسب الكيان. وتوصي اللجنة كذلك بأن يشجِّع الأمين العام على أن ينظر في إدراج مؤشر جديد للأداء يتعلق بهذا الشأن في اتفاقات كبار المديرين.**

3 - تنفيذ توصيات الهيئات الرقابية

18 - يشير الأمين العام إلى أن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يهدف إلى معالجة 22 توصية مفتوحة متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجّهتها الهيئات الرقابة إلى كيانات الأمانة العامة، وتركز هذه التوصيات على الهيكل المركزي، وأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والممارسات المتعلقة بالبيانات، وإدارة الموارد البشرية، والتكاليف والمشتريات، وأصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/79/339، الفقرة 5). ولدى الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بما عدده 42 توصية باقية دون تنفيذ أصدرها مجلس مراجعي الحسابات وتعود إلى الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، بينما تعود توصيتان إلى الدورة السابعة والستين للجمعية. وأُبلغت اللجنة بأن الزيادة في عدد التوصيات الباقية دون تنفيذ ترجع إلى صدور توصيات إضافية منذ الانتهاء من إعداد تقرير الأمين العام. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع القلق انخفاض معدل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ويعني ذلك استمرار أوجه القصور في إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يشكّل خطرا كبيرا على نجاح تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعجل بتنفيذ جميع التوصيات المفتوحة التي أصدرها مجلس مراجعي الحسابات وأي توصيات باقية دون تنفيذ أصدرتها هيئات رقابية أخرى، وأن يدرج بانتظام في تقاريره المقبلة عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمحة عامة عن حالة تنفيذها (انظر أيضا قرار الجمعية 243/78، الفقرة 4؛ و A/77/7/Add.22، الفقرة 6).**

ثالثا - النواتج المستهدفة لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

19 - يقدم الأمين العام في الفرع الرابع من تقريره عن العناصر المنقحة لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تفاصيل عن النواتج المستهدفة في إطار الأهداف النهائية الثلاثة على نحو ما يرد في تقريره السابق عن الاستراتيجية (A/77/489). ووفقا لما ذكره الأمين العام، فإن التنبؤ المسبق والدقيق بالأثر المالي للاستراتيجية طوال مدتها يمثل تحديًا نظرًا للتطور المتسارع للتكنولوجيا وتكاليفها، لا سيما في ظل التطورات الهائلة في الذكاء الاصطناعي التوليدي (A/79/339، الفقرة 6). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية، على نحو ما ذكره الأمين العام أيضا، بأن أطر النتائج الواردة في ذلك الفرع من تقريره لا تورد أهدافا سنوية بل تورد بيانا للنواتج المستهدفة إجمالا التي يُتوقع تحقُّقها عند إتمام تنفيذ الاستراتيجية. وستُنفذ مؤشرات الأداء على مراحل بحيث يُحرز التقدم تدريجيا في نضج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التكنولوجيا الرئيسية على نطاق الأمانة العامة. ومن غير المتوقع أن تصل جميع الكيانات إلى أعلى مستوى نضج؛ فالهدف بالأحرى هو زيادة مستوى النضج العام على أساس الأولويات التنظيمية للكيانات. ويعتمد التنفيذ أيضا على توفر الموارد، بما في ذلك التمويل؛ ومن ثم يتوقف تحقيق الأهداف السنوية التفصيلية على الموافقة على منح الموارد. وستُدرج معلومات عن تنفيذ مؤشرات الأداء في التقارير المقدمة في سياق عمليات الميزانية المتفق عليها في حالة أقرتها الجمعية العامة. وأُبلغت اللجنة أيضا أنه سيكون من الضروري توفير موارد إضافية لتنفيذ مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء تنفيذها من قبل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى المركزي أو تنفيذها من قبل الكيانات. وقد يطلب مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الكيانات نفسها هذه الموارد، وستُعرض طلبات هذه الموارد على الدول الأعضاء في كل دورة في سياق وثائق الميزانية المعنية.

20 - **وفي حين تقرّ اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة لإعداد خريطة طريق تتضمن النواتج المستهدفة ومؤشرات الأداء في المجالات الرئيسية الخمسة لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ترى أنه ينبغي أن تحدَّد في خريطة الطريق مشاريع وخطط محددة، وأن تتضمن معلومات عن البارامترات، والخصائص الوظيفية للآليات والأدوات المقترحة، ومراحل الإنجاز، والأنشطة الجارية والمقبلة، وتقديرات التكاليف المتوقعة والفوائد المحتملة، والجداول الزمنية للتنفيذ، والمخاطر والتحديات المتوقعة. ولضمان المساءلة، يجب أن توضَّح في خريطة الطريق أيضا أدوار ومسؤوليات جميع الجهات المعنية، وآليات رصد تنفيذها، وأدوات قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المقررة والأثر المترتب عليها. ولذلك، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج هذه المعلومات فيما يخص كل مؤشر من مؤشرات الأداء، حسب الاقتضاء، في تقريره المقبل عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**

1 - إدارة الأصول

21 - ذكر الأمين العام أنه نظراً لأن أكثر من 60 في المائة من جميع معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة و 21 في المائة من المعدات البالغة الأهمية والمعرضة لخطورة كبيرة ستُستعمل بعد انتهاء عمرها الإنتاجي خلال عامي 2025 و 2026، ستوضع خطة عالمية لتبديل معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقدَّم من خلال عملية الميزانية العادية. وتزيد المعدات المتقادمة من احتمال التعرض للهجمات على أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطر انقطاع العمل بسبب تعطل المعدات. والهدف من الخطة هو خفض النسبة المئوية الإجمالية للمعدات المتقادمة من 60 إلى 40 في المائة، من

خلال خفض سنوي قدره 5 نقاط مئوية، والحفاظ على المستويات دون 40 في المائة بعد ذلك (المرجع نفسه، الفقرة 21). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن سلطة إدارة أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مفوضة لرؤساء فرادى الكيانات الذين يتولون المسؤولية عن إدارة واستبدال معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقادمة في كياناتهم في سياق إطار الأمانة العامة الأوسع لتفويض السلطة، وهو ما يعني أنه مخول لكل كيان أن يُقيّم أصوله من معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويُحدد الجدول الزمني لاستبدالها استنادا إلى الاحتياجات والأولويات التشغيلية، مع الاسترشاد في ذلك باستراتيجية خفض الأصول المتقادمة بنسبة 5 في المائة كل عام. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن من المتوقع عرضُ الخطة العالمية لتبديل معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق عملية الميزانية للموافقة عليها في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية العادية. ومن خلال المبادئ التوجيهية المتعلقة بميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سيوعز لكل كيان أن يعمل على هدف الأمانة العامة المتمثل في خفض النسبة المئوية لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقادمة. وسيُحث كل كيان، بموجب الاستراتيجية، على وضع خطة استبدال شاملة لتجنب المخاطر المرتبطة بالأصول القديمة. ومن شأن استهداف أن تقوم الكيانات بخفض سنوي للمعدات المتقادمة أن يفضي إلى إعطاء الأولوية لاستبدال الأصول القديمة التي هي أكثر عرضة للهجمات على أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطر انقطاع العمل بسبب تعطل المعدات. وسيُشدَّد على هذه التعليمات في جميع قنوات الاتصال ومن خلال التعليمات التي ستصدر بشأن ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي ستتضمن أيضا نتائج وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات التي قُبلت. وستواصل الإدارة ككل مساعدة ودعم كل كيان في إنجاز تقييمه الذاتي ورصد أنشطته من خلال أدوات إلكترونية وتقارير أداء دورية يتم من خلالها تحديد مشاكل الأداء التشغيلية وأشكال معينة من القصور، بما في ذلك تحديد دورة استبدال جميع أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ووفقا لما ذكرته الأمانة العامة، فبهدف تجنب الازدواجية والتداخل في استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظومة على صعيد مختلف المقترحات، مثل المقترحات المتعلقة بتخطيط الاستثمارات الرأسمالية ومشاريع البناء وبإدارة شؤون السلامة والأمن وتحسين المباني، يعملُ مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن كثب مع مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية لضمان استعراض جميع مقترحات ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة بالاستثمارات الرأسمالية من أجل مواءمتها مع الاستراتيجية العامة. **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل استخدام معدات وأصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمزيد من الفعالية والكفاءة، والإبلاغ عن معدات وأصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الحواسيب الشخصية والهواتف والطابعات والخواديم، وأن يقدم معلومات مستكملة عن هدف خفض المعدات المتقادمة حسب الكيان في تقاريره المقبلة عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الفقرة 9 أعلاه؛ وانظر أيضا A/77/7/Add.22، الفقرة 34؛ و A/77/7، الفقرة ثامنا-76).**

2 - أمن المعلومات

22 - وفقا لما ذكره الأمين العام، تمّ استجابةً لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة بشأن أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقييمُ متطلبات التعامل مع المخاطر الموسعة ونطاق العمل ووضع نقاط مرجعية لها في تقرير الأمين العام عن التخطيط للاستثمارات الرأسمالية. وأبرز ذلك الحاجة الملحة إلى تعزيز القدرات والإمكانات العالمية في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعادة هيكلة برنامج عمل أمن

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة للتمكين من تقديم الخدمات بفعالية إلى مسارات العمل ذات الصلة. وستُعرض هذه المتطلبات المتعلقة بمواءمة برنامج أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع التوصيات ضمن الطلبات المقدمة في إطار برنامج عمل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن عمليات الميزنة المتفق عليها (A/79/339، الفقرتان 43 و 44). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يناظرها من نُظم أمر أساسي يدعم النجاح في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنجاز الولايات عموما ويمكّنُ ذلك من خلال حماية أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة. ويتحقّق ذلك من خلال تأمين المستويات الكافية من سرية البيانات وسلامتها وتوافرها، ومن خلال استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو مسؤول يخضع للمساءلة. ويُصدَر حوالي 000 160 تنبيه أمني يوميًا في المتوسط استنادًا إلى التنبيهات والتحذيرات المجمعة من مصادر وتقنيات مختلفة. وبلغ عدد الحوادث الأمنية التي علمَ بها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتتبّعَها 43 حادثا في عام 2022 (كانت 3 منها موضوعية)؛ و 94 حادثا في عام 2023 (كانت 11 منها موضوعية)؛ و 52 حادثا في عام 2024 (كانت 7 منها موضوعية). وقد يتفاوت تأثير الحوادث الأمنية على المنظمة تفاوتا كبيرا بحسب طبيعة الهجوم ومداه. لكن معظم الحوادث تنطوي على مسّ بسلامة نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحسابات مستخدميها، مما يؤدي إلى تعطيل العمليات. وأسفرت الحوادث في بعض الحالات عن خروقات للبيانات وعن أثر مالي.

23 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا عن توفر قدرات وإمكانيات محدودة حاليا لا تكفي لتغطية نطاق وحجم ما يتصل بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من متطلبات وأنشطة، بما في ذلك التغطية المحدودة لرصد التهديدات والكشف عنها على مستوى الأمانة العامة ككل. ويلزم تعزيز حماية الأمن السيبراني للأمانة العامة على الصعيد العالمي من خلال تدابير إضافية منها زيادةُ قدرات الأمانة العامة الداخلية بما يُمكّن من تغطية نطاق العمل الموسّع، وتعزيز قدراتها التكنولوجية بما يُمكّن من التعامل مع حجم التغطية الموسع. وللتمكين من تحسين قدرات الحماية والكشف والتصدي تحسينا واسعا وبما يكفي من الفعالية، يلزم باستمرار إعادة النظر في التكنولوجيات القائمة وتحديثها واستخدام تكنولوجيات جديدة. وفي هذا السياق، تتيح التكنولوجيات المستجدة، بما في ذلك التكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي، فرصة تساعد في تحسين قدرات أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الأهداف الاستراتيجية لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحص وتقييم مدى ملاءمة وفعالية هذه التكنولوجيات في تحسين أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام، والمساعدة في برامج أمنية معينة بشكل خاص، بما في ذلك أداء مهام أمنية محددة، مثل التقييمات الأمنية وكشف التهديدات والتحليل والتصدي للحوادث.

24 - وفيما يتعلق بمسائل حماية البيانات والخصوصية التي انعكست في بعض النتائج ومؤشرات الأداء، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه تمشيا مع اختصاصات مكتب حماية البيانات والخصوصية الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب الفقرة 33 من قرارها 252/78، حُدِّدت أدوار ومسؤوليات هذا المكتب وفقا لنشرة الأمين العام بشأن سياسة حماية البيانات والخصوصية للأمانة العامة للأمم المتحدة (ST/SGB/2024/3) وحُدِّد كذلك دور مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبناء على ذلك، سيُرسي مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتشاور مع مكتب حماية البيانات والخصوصية، الضمانات التقنية ذات الصلة وسيُقدم المشورة بشأن اعتمادها والحفاظ عليها التزاماً بمتطلبات السياسة طوال دورة معالجة البيانات. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن دور مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتّسم بطابع تقني

أكبر مقارنة بدور مكتب حماية البيانات والخصوصية الذي يتمثل دوره في تقديم المشورة والدعم المستقلين والمحايدين إلى الأمين العام والجهات القيِّمة على البيانات بشأن تدابير التعامل مع البيانات الشخصية وحمايتها على النحو اللازم. وسيتناول إطار المساءلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذا الجانب أيضا وسيساعد في إرساء أدوار ومسؤوليات محددة لهذا الغرض.

25 - **وتلاحظ اللجنة الاستشارية المخاطر الحرجة المحدقة بأمن المعلومات، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكثف الجهود المبذولة للتخفيف من حدة هذه المخاطر ومعالجتها من خلال استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن يقدم معلومات مستكملة عن الأنشطة في هذا الشأن في تقريره المقبل عن الاستراتيجية (انظر أيضا قرار الجمعية 243/78، الفقرات 11-13).**

3 - مراكز البيانات والخدمات السحابية

26 - ذكر الأمين العام أن الأمانة العامة تستجيب لاحتياجات العملاء منذ عام 2018 من خلال اعتماد نهج هجين ومرن في الاستضافة. ويمكن الآن دمج النظم المستضافة داخلياً مع التكنولوجيات السحابية العامة والنظم والمنصات المركزية. وباستخدام الدروس المستفادة، ستنتقل المنظمة من نهج قائم على "الحوسبة السحابية أولاً" في الاستضافة إلى نهج "ذكي" تُستخدم فيه أدوات متقدمة لتحسين الأداء والأمن وإدارة الموارد تلقائياً من خلال خصائص مثل التوسع التلقائي والصيانة التنبؤية والرصد الآني، مع تلبية الاحتياجات الخاصة بالعملاء. ويرمي هذا النهج إلى احتواء تكاليف الاستضافة السحابية، والاستفادة في الوقت نفسه من الاستثمارات في مراكز بيانات الأمم المتحدة باستخدام نمط هجين يبقَى بموجبه جزء من البيانات في المنصات المركزية في مراكز بيانات الأمم المتحدة مع زيادة إمكانية الوصول إليه عن بعد، وتستمر استضافة الجزء الآخر في المجال السحابي الإلكتروني. ومن خلال تسخير القدرات والإمكانات الحالية لمراكز بيانات الأمم المتحدة ومواصلة الاستفادة من الابتكار وقابلية التوسع في البنية التحتية السحابية، من المتوقع تحقيق المزيد من أوجه الكفاءة. وسيسمح الاستثمار في الحفاظ في مراكز البيانات المؤسسية على مستوى كافٍ من التكرار والأداء بجملة أمور منها تقليص حجم مركز بيانات مقر الأمم المتحدة، الذي له قدرة محدودة على الصمود في وجه المخاطر، وزيادةُ استخدام مراكز البيانات المؤسسية (A/79/339، الفقرة 22).

27 - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتجه نحو اعتماد الاستضافة الهجينة أو الاستضافة الذكية التي تستفيد من الإمكانات السحابية وإمكانات مراكز البيانات في عين المكان على السواء. ويوجد حاليا 45 مركز بيانات في كيانات الأمانة العامة. ويقتضي النهج الذكي إجراء تقييم شامل للبنية التحتية الحالية وتحسين مراكز البيانات وتحديثها من أجل تعزيز الكفاءة والقدرات. وتعمل الأمانة العامة على تنفيذ استراتيجية لتوزيع الأعباء تراعى فيها عدة عوامل، منها متطلبات الأداء والفعالية من حيث التكلفة، لتحديد البيئة المثلى لكل تطبيق، سواء في عين المكان أو المجال السحابي الإلكتروني. ومن خلال تحويل مراكز البيانات المناسبة إلى بيئات سحابية خصوصية، يمكن زيادة الاستفادة من الموارد إلى أقصى حد، مع الحفاظ على المرونة في الوقت نفسه. وهذا النهج يُتيح للأمانة العامة الاستفادة من قابلية التوسع السحابي ومن الخدمات السحابية المتقدمة، مع الاحتفاظ بالقدرة على السيطرة على البيانات الحساسة والنظم الحيوية. وبالإضافة إلى ذلك، ستستخدم الأمانة العامة مراكز البيانات المتفرقة جغرافياً في أغراض الحوسبة المتطورة والتعافي القوي من الكوارث، بما يعزز قدراتها التشغيلية على الصعيد العالمي.

28 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن مركز الخدمات العالمي يعمل باعتباره موقعا رئيسيا لاستضافة النظم والخدمات الحيوية، مما يسهم في تحقيق مكاسب الكفاءة التي سلطت الاستراتيجية الضوء عليها. وسيستمر المركز في إيواء التطبيقات الحيوية، لكن أعباءه غير الحيوية قد تُرحّل إلى الخدمات السحابية، بما يحقق التوازن بين القدرات الداخلية ومرونة البنية التحتية السحابية الخارجية وقابليتها للتوسع. ويسهم تجميع احتياجات الاستضافة لكيانات الأمم المتحدة في مركز البيانات العام الذي يستضيفه مركز الخدمات العالمي إسهاماً كبيراً في تحقيق وفورات في التكاليف لفائدة الكيانات التي كانت ستستثمر لولا ذلك في إنشاء مراكز بيانات محلية، وذلك من خلال تجميع موارد صيانة ودعم البنية التحتية وخدمات الاستضافة في مكان مركزي وتقليل الاستثمارات الرأسمالية في المعدات والأجهزة. ويُحسِّن هذا التجميع أيضا مستوى الأمان والموثوقية والكفاءة التشغيلية من خلال التمكين من الحفاظ على مراكز بيانات أقل عددا ولكنها أكثر متانةً وأماناً.

29 - **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في تقريره المقبل عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، رؤية شاملة بشأن الاستخدام المستقبلي لمراكز البيانات والخدمات السحابية، مع مراعاة متطلبات استمرارية تصريف الأعمال، والسرية، وأوجه الضعف القائمة، والمخاطر، والتكاليف، والفرص المتاحة لتحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة، بسبل منها التقليل من الازدواجية إلى أدنى حد وتعزيز استخدام القدرات الحالية (انظر أيضا A/77/7/Add.22، الفقرتان 36 و 38؛ و A/77/574، الفقرة 76).**

4 - إدارة البيانات

30 - يوضح الأمين العام أن العديد من أصول البيانات والمعلومات، مثل الوثائق وجداول البيانات وقواعد البيانات، يوجد في مستودعات معزولة مع إدارة بيانات محدودة. وسيجري إنشاء منصة تقنية لكيانات الأمانة العامة للتعاون بشكل أفضل، واتباع إدارة مبسطة للبيانات الرئيسية، وتحويل المعلومات بسهولة أكبر إلى رؤى ثاقبة. وستعزز خطة إدارة البيانات في الأمم المتحدة الثلاثية الطبقات الاستخدامَ الأخلاقي للبيانات والمعلومات. وتحدد طبقة الحوكمة من هذه الخطة مسؤوليات الامتثال والمراقبة المركزية. وتدمِج طبقة التكنولوجيا متطلبات الحوكمة هذه في الحلول التقنية. وتتضمن طبقة إدارة التغيير توضيحا لأدوار أصحاب المصلحة في الأعمال ومسؤولياتهم المتعلقة بالحوكمة. وسيستفيد هذا العمل من الأسس الحالية لإدارة البيانات وحوكمتها، وسيجري توسيع نطاقه لتحقيق وفورات الحجم وأقصى قدر من الكفاءة (A/79/339، الفقرتان 28 و 37). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن نهج الأمم المتحدة في إدارة البيانات الثلاثي الطبقات قيد التطوير على مستوى خطوط العمل الثلاثة. وتذكّر اللجنة الاستشارية بأنه سبق وأُبلغت بأن تنفيذ خطة إدارة البيانات سوف يستلزم استثمارات في المنصات التقنية وفي الموظفين والقدرات على تقديم الخدمات، وسيتم تحديد تلك الاستثمارات واقتراحها من خلال أداة الميزانية المناسبة. **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم مزيدا من المعلومات عن خطة إدارة البيانات في تقريره المقبل عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الأهداف والغايات المحددة والجدول الزمني للتنفيذ والتكاليف والمنافع المتوقعة كمًا ونوعًا على حد سواء (انظر أيضا A/77/7/Add.22، الفقرة 39).**

5 - الابتكارات والتكنولوجيات المستجدة

31 - ذكر الأمين العام في تقريره أن إطارا سيوضع لمواءمة استخدام التكنولوجيات المستجدة مع الاستراتيجية والموارد والإدارة المركزية للمخاطر (A/79/339، الفقرة 35). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيضع الإطار المنظِّم لاستخدام التكنولوجيات المستجدة. ووفقًا للأمانة العامة، هناك العديد من التكنولوجيات المستجدة، وستوضع توجيهات بشأن استخدامها حسب الحاجة. وفيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، فقد اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق مبادئ حماية البيانات الشخصية والاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي. وقد صدرت مبادئ توجيهية غير رسمية بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، ويجري إعداد مشروع سياسة بشأن الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي. وأُنشئ فريق عامل شامل متعدد الوظائف في الأمانة العامة للأمم المتحدة معنيٌ بالذكاء الاصطناعي لتحديد فرص التآزر، والحد من حالات التكرار، وتحديد حالات استخدام الذكاء الاصطناعي ذات الأثر الكبير لعرضها على آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويشارك في أعماله حاليا ممثلون من كيانات متنوعة من الأمانة العامة يبلغ عددها نحو 40 كيانا. **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل المزيد من المعلومات الوافية عن الاستخدام الحالي والمعتزم للتكنولوجيات المبتكرة والمستجدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، ومعلومات عن الأطر القانونية وأطر الحوكمة، والمخاطر والضمانات، والتحديات وجهود التصدي لها، والمكاسب الناتجة عن الكفاءة، إلى جانب شرح واضح للعلاقة والمواءمة مع المبادرات الأخرى، إن وجدت (انظر أيضا A/77/7/Add.22، الفقرة 41؛ و A/77/7، الفقرة ثامنا-77).**

رابعا - النموذج التشغيلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

32 - يرى الأمين العام أن النموذج التشغيلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيُعزز، سعيا لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، عملَ الأفرقة المتعددة التخصصات التي تجمع بين أفراد من جانبي إدارة سير العمل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ذوي المهارات والمعارف والخبرات المتنوعة للتعاون في إطار مشاريع أو حل المشاكل المعقدة باستخدام أدوات ومنصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعتزم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقديم تعديلات من خلال عملية الميزانية العادية لأداء دوره القيادي بفعالية في مجال التكنولوجيا المتطور باستمرار. وفيما يلي مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي سيُنظر فيها: (أ) فريق حوكمة وتخطيط وتمكين لبدء وتنسيق سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترتيبات رصد الامتثال، وتعزيز إدارة الطلب والعلاقات، بما في ذلك إدارة المشاريع والبرامج، والابتكار والتكنولوجيا الرائدة، بما في ذلك فريق معني بالممارسات في مجال الذكاء الاصطناعي؛ (ب) فريق معني بوضع حلول مؤسسية يكلف بتطوير تطبيق مؤسسي قوي مع ضمان الصيانة والدعم المناسبين للتطبيقات المدارة مركزيًا ووضع إطار قابل للتشغيل البيني ومراقب مركزيًا للتطبيقات المطورة محليًا؛ (ج) فريق معني بالبنى التحتية والعمليات لإدارة البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والهيكل المؤسسي، والخدمات المتعلقة بالأداء على المستوى السحابي الإلكتروني، ومراكز البيانات، والخواديم، والشبكات، والتخزين، والاتصالات الموحدة، ونظم وأدوات عقد المؤتمرات؛ (د) فريق معني بالامتثال والعمليات فيما يتعلق بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يكلَّف بتحديد واستعراض جميع سياسات أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

ومدى قدرة هذه التكنولوجيا على الصمود في وجه المخاطر وامتثالها للمعايير مع تمارين محاكاة منتظمة للتعافي من الكوارث، وإدارة جوانب الضعف، والتعامل مع التهديدات والحوادث، بما في ذلك القيام بالاشتراك اللازم للحصول على معلومات استخباراتية متقدمة عن التهديدات وإجراء اختبارات لاحتمال الاختراق من قبل أطراف ثالثة؛ (هـ) فريق لإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات مسؤول عن الأمور الإدارية والمالية وإدارة الموارد البشرية، فضلاً عن التنسيق لتحسين جودة واتساق الردود على عمليات مراجعة الحسابات والتقييمات وأسئلة وتوصيات اللجان. وسيستمر الاسترشاد في استعمال الخدمات التعاقدية للشركات الخاصة للتكنولوجيا والخدمات المهنية بعمليات الشراء، كما ستتواصل الاستفادة في هذا الاستعمال من الاعتراف المتبادل بالعقود. ونسبة 55 في المائة من المتعاقدين إلى 45 في المائة من الموظفين في قوة عاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقبولةٌ عموما وفقاً للممارسة القطاعية المتبعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/79/339، الفقرات 64-68).

33 - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأفرقة المتعددة التخصصات العاملة على مشاريع تركز على التكنولوجيا في الأمانة العامة شُكّلت على أساس مخصص، ولكن هذه الممارسة غير موحّدة. فيُسمح بتكوين هياكل أفرقة متعددة التخصصات في إطار نُهج إدارة المشاريع القائمة، مثل نهج المشاريع في بيئات متحكم فيها (PRINCE2) أو Agile. وتدعم تلك الأفرقة المبادرات في مراحل اجتيازها لعمليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة. ومن المتوقع أن يعتمد مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نُهج الأفرقة المتعددة التخصصات بالتنسيق مع الكيانات العميلة حيثما أمكن، وأن يشمل ذلك اعتماد حلول مركزية عند الاقتضاء. وتُتيح نُهج الأفرقة المتعددة التخصصات أن يعمل خبراء متخصصون في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة المشاريع والأنشطة الموضوعية الصادر بها تكليف (مثل نزع السلاح والشؤون المدنية) سويًا على التخطيط للمبادرات وتصميمها وإعدادها، مع الاستعانة بالخبرات حسب الحاجة، وأن تُنجز المشاريع بسرعة أكبر. وسيُطبق هذا النهج في سياق أنشطة الموظفين الحاليين وفي العمل بين المكتب والكيانات العميلة. ووفقا لما ذكرته الأمانة العامة، أُجريت تقييمات أولية للعمليات القائمة واتُّخذت ترتيبات بديلة للموارد القائمة على نحو ما يرد في الفقرة 65 من تقرير الأمين العام. وقد أُخذت الحاجة إلى تقليل الاحتياجات من الموارد في الاعتبار في جميع هذه البدائل. وفيما يتعلق بالمتعاقدين، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن نسبة المتعاقدين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القوة العاملة تتحدَّد بموجب متطلبات كل كيان فيما يخص تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبموجب مدة التعاقد. وتُعرض احتياجات كل كيان من الموظفين والخدمات التعاقدية في مقترحات الميزانية التي تخصه. وقد اتخذ مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عدة خطوات للحد من الاعتماد على المتعاقدين، وانتقل إلى العمل بعقود قائمة على الخدمات تكون تكاليفها ثابتة. وفيما يتعلق بالبرامج التدريبية للموظفين، تقدم الكيانات احتياجاتها من الموارد ذات الأولوية لأغراض التدريب وتعزيز المهارات بما يتماشى مع استراتيجية التعلم في الأمانة العامة. وتؤكد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الحاجة إلى تحسين القدرات والمواهب لدعم التحول الرقمي في المنظمة. ومن بالغ الأهمية الاستثمار على النحو الكافي في التدريب من خلال الموافقة على اعتماداته السنوية حتى يتسنى للموظفين تعزيز معارفهم ومهاراتهم الموضوعية والتقنية ليتمكنوا من تقديم خدمات تكنولوجية عالية الجودة وسريعة الاستجابة للعملاء على الصعيد العالمي.

34 - **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل أن يُشفع أي مقترح يقدم في المستقبل لإعادة تنظيم أفرقة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتحليلٍ شاملٍ للقدرات المتوفرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استنادا إلى التخطيط الكفء للقوة العاملة على نطاق الأمانة العامة، مع مراعاة المعايير ذات الصلة المعمول بها في القطاع، بحيث لا يشمل ذلك الموظفين المتفرغين لمهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب، بل أيضا الموظفين الذين يضطلعون بهذه المهام على أساس عدم التفرغ أو من خلال ترتيبات الخدمات الاستشارية والترتيبات التعاقدية، مع تقديم ما يرتبط بذلك من تكاليف وأوجه كفاءة متوقعة (انظر الفقرة 9 أعلاه؛ انظر أيضا A/77/7/Add.22، الفقرة 24؛ و A/77/7، الفقرة 44).**

خامسا - مسائل أخرى

1 - الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستخدام الأمثل للموارد

35 - وفقًا لما ذكره الأمين العام، بلغ متوسط الإنفاق المجمع السنوي لجميع كيانات الأمانة العامة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 773 مليون دولار في الفترة من عام 2017 إلى عام 2021 (انظر A/77/519)، وهو ما يمثل حوالي 6 في المائة من إجمالي نفقات الأمانة العامة، ويقل عن المستوى القياسي الذي تحدَّد بالممارسات المتبعة في هذا القطاع والذي يبلغ في المتوسط 11 في المائة من إجمالي النفقات في المنظمات الحكومية والمنظمات الدولية العامة. وستُعرض احتياجات الميزانية على الدول الأعضاء في كل دورة وضمن كل وثيقة من وثائق الميزانية وفقًا لإجراءات الميزانية ذات الصلة، بما في ذلك خطط الاستثمار الرأسمالي وخطط التحول الرقمي لمجالات محددة (A/79/339، الفقرة 7). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع الاحتياجات من الموارد اللازمة لتنفيذ أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمشيا مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد يكون مزيجا من الاستثمارات الرأسمالية وتكاليف التشغيل المتكررة التي ستعرضها الكيانات من خلال عمليات الميزانية المعمول بها. وسيتسنى لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يرى بوضوح المبادرات الاستثمارية للكيانات المقدمة من خلال عملية الحوكمة المعمول بها، وسيمنح المكتب الإجازة التقنية لمقترحات ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقدمها الكيانات تأكيدًا لتواؤمها مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

36 - وفيما يتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن استعراض ميزانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأطر الحوكمة والمساءلة في هذا المجال هي الآليات التي تكفل ثقافة الاستخدام الفعال للموارد طوال مدة الاستراتيجية. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن المبادرات، مثل تجميع احتياجات استضافة البيانات، تساهم إسهاماً كبيراً في تحقيق وفورات في التكاليف لفائدة الكيانات التي كانت ستستثمر لولا ذلك في بناء مراكز بيانات محلية. ومن الأمثلة الأخرى في هذا الصدد إطالة العمر التشغيلي النافع للمعدات التي تعمل بشكل جيد، حيث يسمح ذلك بالاستمرار في استخدام المعدات دون تكبد تكاليف باستبدالها فورا. وتساعد هذه الممارسة في تأجيل الإنفاق وزيادة الاستفادة من الموارد المتاحة إلى أقصى حد. لكن لها جانب سلبي وهو أن جزءاً كبيراً من مخزون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك المعدات البالغة الأهمية والمعرضة لخطورة كبيرة، تُستعمل بعد انتهاء عمرها الإنتاجي.

37 - **ويساور اللجنة الاستشارية القلق إزاء عدم تقديم معلومات مستكملة عن الإنفاق الإجمالي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجمع هذه**

البيانات ويقدم، في التقارير المقبلة عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، معلومات موحدة عن الميزانيات والنفقات الإجمالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك جهود استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمزيد من الكفاءة والفعالية (انظر أيضا الفقرة 9 أعلاه). وبالنظر إلى الحاجة إلى مزيد من الشفافية والوضوح في عرض تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامات الموارد، يُقترح على الجمعية العامة أن تنظر أيضا في الطلب إلى الأمين العام أن يستكشف إمكانية التجميع والتحديد الواضحين للاحتياجات والنفقات المقترحة المتعلقة بموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال استخدام القدرات التي يمكن أن يوفرها نظام أوموجا، وعرضها في وثيقة أو وثائق الميزانية ذات الصلة تحت بند ميزانية مستقل (انظر أيضا A/79/7، الفقرة 5).

2 - إدارة المواقع الشبكية

38 - تذكّر اللجنة الاستشارية بأن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كررت تأكيد الجهود التي شرع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فعليا في بذلها لدعم مواءمة المواقع الشبكية العامة للأمم المتحدة، امتثالا للأمر الإداري المتعلق بالنشر على المواقع الشبكية للأمم المتحدة (ST/AI/2022/2) (A/77/7/Add.22، الفقرة 42). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المكتب طوّر المنصة المركزية لإدارة المحتوى الشبكي (Unite Web) لتمكين الكيانات المؤسِّسة للمواقع الشبكية من إدارة محتواها دون الحاجة إلى مهارات تقنية. وقد صارت مواقع شبكية عديدة للأمانة العامة تعمل على المنصة، والعديد من المواقع القائمة هي في طور الانتقال إلى العمل على المنصة، بدعم من المكتب. والهدف من منصة Unite Web هو دعم التعددية اللغوية، والامتثال للمعايير التكنولوجية للأمانة العامة، ومتطلبات أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوسيم الخاص بالأمم المتحدة، وتيسير الاستعمال لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. ورُحّل نظام الوثائق الرسمية أيضا في عام 2024 من منصته القديمة إلى تقنية أكثر حداثة ومفتوحة المصدر، من خلال إشراك المعنيين في الإدارات. وانطوت عملية ترحيل هذا التطبيق أيضا على تحسينات بهدف الامتثال لمتطلبات التوسيم الخاص بالأمم المتحدة والأمن واستخدام الأجهزة المحمولة، وهو ما جعله في وضع أفضل يتيح إدخال تحسينات عليه وتكامله مع المنصات المركزية الأخرى في المستقبل. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن يواصل الأمين العام جهوده لدعم مواءمة المواقع الشبكية العامة للأمم المتحدة وأدائها الوظيفي، بما في ذلك موقع نظام الوثائق الرسمية، وأن يدرج في تقريره المقبل عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معلومات مستكملة عن هذه الجهود وما يرتبط بها من مكاسب في الكفاءة، بما في ذلك من حيث خفض التكاليف وتقليل التعرض للمخاطر الأمنية، مع ضمان يسر الاستعمال لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة والتعددية اللغوية، (انظر أيضا A/79/7، الفقرتان سابعا-30 وسابعا-31؛ و A/77/7/Add.22، الفقرة 42؛ و A/77/7، الفقرتان سابعا-24 وثامنا-75).**

3 - التنسيق على نطاق المنظومة

39 - أُبلغت اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار بأنه اضطُلع بأنشطة ترمي إلى تيسير التعاون بين الوكالات، إما في سياق اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين أو في سياق شبكتها الرقمية والتكنولوجية التي يشترك في رئاستها حاليا رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات وصندوق النقد الدولي. وقد أُحرز تقدم في وضع مفاهيم موحدة لأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء

الاصطناعي التوليدي والعمليات السحابية. ولدعم جدول أعمال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، اشترك رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات في رئاسة فرقة عمل لوضع إطارٍ معياري وتشغيلي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة الأمم المتحدة وإطارٍ لسياسة نموذجية بشأن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في المنظومة. واضطُلع بهذه الأنشطة لتشجيع الكفاءة على مستوى المنظومة، مع الحفاظ على الارتكاز على الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا وفق الإطار الأخلاقي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. **وتذكّر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة شجعت الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، على أن يدعم تعزيز التنسيق والتعاون بين منظمات الأمم المتحدة في جميع المسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (القرار 262/63، الجزء الأول، الفقرة 8)، وتكرر تأكيد أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتجنب الازدواجية وإنشاء هياكل إضافية وأنه ينبغي بدلا من ذلك إعطاء الأولوية لمواءمة وتحسين الممارسات والمعايير والتعاون في مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل تسخير عمليات الشراء لتحقيق وفورات في التكاليف، وتعزيز دور رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات، بالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى (انظر أيضا A/79/7، الفقرة ثامنا-72). وتأمل اللجنة أن تُقدَّم، في التقرير المقبل عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، معلومات تفصيلية عن التنسيق على نطاق المنظومة بشأن مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك أوجه الكفاءة الناجمة عن مواءمة تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق منظومة الأمم المتحدة.**

سادسا - خاتمة

40 - يذكر الأمين العام في تقريره أن الجمعية العامة مطلوب منها أن تؤيد الاستراتيجية المنقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعروضة في التقرير وخريطة طريق تنفيذها (A/79/339، الفقرة 69). **وتوصي اللجنة الاستشارية، آخذة في الاعتبار تعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات أعلاه، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا سنويا عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنظر فيه بدءا من دورتها الثمانين.**